التقسيم الاول اللفظ
المتكلم ومعانى الكلام بانه يطلع عليه من طريق العبارة والاشارة او غيرهما
الموضوع اما ان يكون وضعه للكثير او لواحد والاول اما ان يكون وضعه للكثير بوضع كثير اولا
فان كان بوضع كثير فهو المشترك والا فاما ان يكون الكثير محصورا اى عدد معين بحسب دلالة اللفظ
اولا فان لم يكن محصورا فان كان اللفظ مستغرقا لجميع ما يصلح له من احاد ذلك الكثير فهو العام
والا فهو الجمع المنكر ونحوه وان كان محصورا فهو من اقسام الخاص والثانى وهو ما يكون وضعه بواحد
شخصى او نوعى او جنسى ايضا من اقسام الخاص فينحصر اللفظ بهذا التقسيم فى المشترك والعام والخاص
والواسطة بينهما فالمشترك ما وضع لمعنى كثير بوضع كثير ومعنى الكثرة ما يقابل الوحدة لا ما يقابل القلة
فيدخل فيه المشترك بين المعنيين فقط وهذا التعريف شامل للاسماء التى وضعت اولا للمعانى
الجنسية ثم نقلت الى المعانى العلمية لمناسبة او لا لمناسبة بل لجميع الالفاظ المنقولة والالفاظ
الموضوعة فى اصطلاح لمعنى وفى اصطلاح لمعنى آخر كالزكوة والفعل والدوران ونحو ذلك وليست
من المشترك على ما صرح به البعض فالعام لفظ وضع وضعا واحدا الكثير غير محصور مستغرق لجميع ما يصلح له
فقوله وضعا واحدا يخرج المشترك بالنسبة الى معانيه المتعددة واما بالنسبة الى افراد معنى واحد له
كالعيون لافراد العين الجارية فهو عام مندرج تحت الحد والاقرب ان يبقى هذا القيد للتحقيق والايضاح
لان المشترك بالنسبة الى معانيه المتعددة ليس بمستغرق على ما سيجئ فان قيل المراد بالاستغراق
اعم من ان يكون على سبيل الشمول كما فى صيغ الجموع واسمائها مثل الرجال والقوم او على سبيل
البدل كما فى مثل من دخل دارى اولا فكذا والمشترك مستغرق لمعانيه على سبيل البدل فلا خفى
يدخل فى حد العام النكرة المثبتة فانها تستغرق كل فرد على سبيل البدل فان قيل هى ليست بموضوعة للكثير

قلنا لو

قلنا لو سلم فانما يصح جوابا عن النكرة المفردة دون الجمع المنكر فانه يستغرق الاحاد على سبيل البدل
عند القائلين بعدم عمومه ايضا والمراد بالوضع للكثير الوضع لكل واحد من وحدان الكثير او لامر
يشترك فيه وحدان الكثير او لمجموع وحدان الكثير من حيث هو المجموع فيكون كل واحد من الواحد
ان نفس الموضوع له او جزئيا من جزئياته او جزءا من اجزائه وبهذا الاعتبار يندرج فيه المشترك والعام
واسماء العدد فان قيل فيندرج فيه مثل زيد وعمرو ورجل وفرس ايضا لانه موضوع للكثير بحسب الاجزاء
قلنا المعتبر هو الاجزاء المتفقة فى الاسم كاحاد المائة فانها تناسب جزئيات المعنى الواحد المتحدة
بحسب ذلك المفهوم فان قيل النكرة المنفية عام ولم يوضع للكثير قلنا الوضع اعم من الشخصى والنوعى وقد
ثبت فى استعمالهم للنكرة المنفية ان الحكم منفى عن الكثير الغير المحصور واللفظ مستغرق لكل فرد فى
حكم النفى بمعنى عموم النفى عن الاحاد فى المفرد وعن الجمع فى الجمع لا نفى العموم وهذا معنى الوضع
النوعى لذلك كون عمومها عقليا ضروريا بمعنى ان انتفاء فرد مبهم لا يمكن الا بانتفاء كل فرد لا ينافى
فى ذلك لا يقال النكرة المنفية مجاز والتعريف للعام الحقيقى لانا نقول لا نسلم انها مجاز كيف ولم يستعمل الا
فيما وضعت له بالوضع الشخصى وهو فرد مبهم وقد صرح المحققون من شارحى اصول ابن الحاجب بانها
حقيقة ومعنى كون الكثير غير محصور ان لا يكون فى اللفظ دلالة على انحصاره فى عدد معين والا فالكثير
المتحقق محصور لا محالة لا يقال المراد بغير المحصور ما لا يدخل تحت الضبط والعد وبالنظر اليه لانا نقول
فح يكون لفظ السموات موضوعا لكثير محصور ولفظ الف الف موضوعا لكثير غير محصور والامر بالعكس
ضرورة ان الاول عام والثانى اسم عدد ولا يبقى هذا القيد مستدركا لان الاحتراز عن اسماء العدد
حاصل بقيد الاستغراق لانه لا يصلح له ضرورة ان لفظ المائة مثلا انما يصلح لجزئيات المائة لا لاحادها

King Saud University 957
Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)